نشرة

مركز اتفاقية بازل الاقليمى
للتدريب و نقل التكنولوجيا
للدول العربية

العدد - ٢ الإصدار - ١ يناير ٢٠٠٧

مدير المركز:
أ.د. مرتضى مراد العارف
استشارى المركز:
د. سعيد محمود د حروج
هيئة التحرير:
أ.د. مرتضى مراد العارف
د. سعيد محمود دحروج
د. شريف حنفى
د. عصام عبد الحليم موسى

كلمة المحرر

فى مؤتمر أطراف اتفاقية بازل الثامن الذى عقد بنيروبى عاصمة كينيا فى الفترة من ٢٧ نوفمبر و حتى أول ديسمبر ٢٠٠٦، أطلق إعلان نيروبى للإدارة السليمة للمخلفات الالكترونية والكهربية و الذى طالب بنشر التوعية على كل المستويات بمخاطر المخلفات الالكترونية والفرص المتاحة لإعادة تدويرها وطالب الدول المتقدمة بتوفير التكنولوجيا و نقلها للدول النامية فى هذا المجال، و أشارت العديد من الدول النامية فى أفريقيا و آسيا إلى تدفق كميات هائلة من أجهزة الحاسب الآلى المستعملة التى لا تخضع لاتفاقية بازل الدولية فى حركتها عبر الحدود، على أن معظم هذه الأجهزة عديم الفائدة أو سرعان ما يتحول الى مخلفات خطرة. ونحن فى هذا العدد و من منطلق مسئولياتنا تجاه أنشطة التوعية أفردنا معظم صفحات هذا العدد للمخلفات الالكترونية و الكهربية آملين أن ترتفع درجة الاهتمام بهذا التيار لدى المسؤولين والمواطنين، وأن تتكاتف الجهود لتحقيق الإدارة البيئية السليمة.

مدير المركز
أ.د. مرتضى العارف

داخل العدد

كلمة المحرر	١
موضوع عن المخلفات الالكترونية	١
نموذج البحرين	١
ورشة الزيوت المستخدمه	٢
مسابقات و جوائز	٢
هل تعلم	٢
اجندة ٢٠٠٧	٢
وصلات مفيده نحو استراتيجية اقليمية	٣
آخر الأخبار	٣
تقرير ٢٠٠٦	٣
الملوثات العضويه	٣
الجريده المصوره	٤
مراجعة التشريعات العربية	٤

كلمة العدد :

عالمنا العربى والمخلفات الإلكترونية والكهربية

فى بلادنا، كما هو الحال فى معظم بلدان العالم النامي، تنتقل السلع المعمرة و خاصة الأجهزة الكهربية من يد الى أخرى حتى تصير خردة، وقد تخزن هذه الخردة لدى تجار الخردة حتى يتم بيعها، و اثناء التخزين يمكن ان تفكك بعض الاجزاء للبيع، وغالبا ما يتم التخلص منها بالمقالب المكشوفة. وخلال العقدين الماضيين أضيف إلى بنود السلع المعمرة أجهزة الكمبيوتر و الطابعات و التليفون المحمول وغيرها من المنتجات العصرية التى تتطور بسرعة مطرده حتى أن الموديلات المنتجه قبل عامين او أكثر تصبح فى معظم الأحيان غير ملائمة أو غير مرغوب في حيازتها لكونها لا تنافس فى كفاءتها أو امكاناتها مثيلاتها من الموديلات الأحدث وقد صاحب هذا التطور شيوع النمط الاستهلاكى (وخاصة لدى مجتمعاتنا التي تتميز بثقافة التقليد) الذى يفاقم من مشكلات التضخم التى غالبا ما تزعزع الاستقرار و تؤدى الى العديد من المشاكل المتداخلة. و قد صاحب هذا النمط الاستهلاكى ازدياد مطرد فى توليد النفايات الالكترونية التى تجد معظمها الطريق الى المقالب العمومية مع النفايات المنزلية فى ظل غياب الوعى بما يمكن ان تشكله مثل هذه الممارسات من خطر على الصحة والبيئة. يشكل التخلص العشوائي من المخلفات الإلكترونية و الكهربية خطرا على الصحة و البيئية لاحتوائها فى معظم الأحيان على عناصر ثقيلة وعناصر سامة و أخرى مسرطنة. هذه العناصر يمكن ان تتسرب الى المياه الجوفية و منها الى الانسان والنبات و عناصر البيئة الأخرى و قد تؤدى الى القتل البطئ وإلى ما لا يحمد عقباه. وعندما تزيد المشكلات تعقيدا تصعب الحلول و تصبح المجتمعات فريسة سهله فى براثن الاحباط. و لكى ننأى بأوطاننا عن مثل هذه المشاكل المعقدة والمركبة فلابد لنا و فى اطار ثقافة التقليد للغرب أن نحذو حذوهم فى تبنى ممارسات الادارة السليمة للمخلفات الالكترونية و تشجيع الاستثمار فى مشروعات تحسين المواصفات و فى الإنتاج الأنظف وإعادة التدوير والاسترجاع لكى نوفر فرص جيدة لحماية البيئة و صحة المواطنين و تحقيق الأرباح ومحاربة البطالة و الخروج من دوائر الإحباط والسير بخطى ثابته على درب التنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر تحتوى اللوحات الالكترونية المطبوعة (Printed circuits, mother boards and chipcards) على نسب و إن كانت قليله من معادن ثمينة مثل الفضة و الذهب و البلاتين هذا بالإضافة الى الرصاص و النيكل والبلاستك و الزجاج و يمكن من خلال عمليات فرز و فصل بدائية استرجاع معظم هذه المكونات و إعادة بيعها أو استخدامها. من هنا، فاننا ومن منطلق مسئولياتنا الوطنية و القوميه يجب علينا أن نعمل على التعاون مع الحكومات المعنية بالدول العربية و حثها على وضع المخلفات الالكترونية و الكهربية ضمن الأولويات و على أن تبنى سياسات تدعم بجدية برامج و بحوث إعادة التدوير و الاسترجاع لهذه النوعية من المخلفات، وذلك من خلال لوائح صارمة تستهدف توفير مراكز استقبال لمثل هذه النوعية من المخلفات لإصلاحها أو إعادة تصديرها للخارج، و منح حوافز و إعفاءات للمستثمرين فى قطاع اعادة التدوير، على أن يترفع هؤلاء عن جني الأرباح الطائلة وعن التحايل على اللوائح و محاولة الاستفادة من التسهيلات فى مجالات أخرى و أن يتقوا الله في أبناءهم و إخوانهم، و ذلك قبل ان تتفاقم المشكلات و تلتهم الضحايا من الأبرياء وتهدد أبناءنا و مستقبل بلادنا.

البحرين و خطوات جادة نحو الادارة السليمة للمخلفات الخطرة و انفاذ اتفاقية بازل الدولية

تعد مملكة البحرين من أصغر الدول العربية من حيث المساحة وتعداد السكان حيث تبلغ مساحتها ٦٨٨ كم٢ ويجاوز سكانها ٧٠٠٠٠٠ نسمة منهم على الأقل ٢٥٠٠٠٠ نسمة لا يحملون الجنسية البحرينية. لقد خطت مملكة البحرين خلال العقد الأخير خطوات جادة واسعة نحو تحسين البيئة وحماية صحة المواطن البحريني. حيث أسهبت مملكة البحرين في سن تشريعات وطنية بشأن إدارة النفايات والمواد الخطرة، فأصدرت المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦ بشأن البيئة، والقرار رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بشأن إدارة المخلفات الخطرة للرعاية الصحية، والقرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إدارة الزيوت المستعملة، وقرار رقم (٣) بشأن إدارة المخلفات الخطرة لسنة ٢٠٠٦. وقد انضمت البحرين إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المعنية بالنفايات والمواد الخطرة. كما أنها دعمت ورفعت كفاءة المؤسسات المعنية عن طريق عمل الندوات والمؤتمرات واللقاءات والزيارات لتكون قادرة على إنفاذ تلك التشريعات والقرارات ومتابعة إجراءات الامتثال لتلك الاتفاقيات. ومما يعكس الخطوات الجادة لمملكة البحرين في مجال الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة إقامة منشآت المعالجة والتخلص بأعلى المقاييس والمواصفات التي تضمن كفاءة تشغيلها. وهي تعتبر من أوائل الدول العربية التي أعدت وتحتفظ بحصر دقيق لكميات ونوعيات المخلفات الخطرة المتولدة من قطاعات الصناعة والتجارة والبترول وغيرها. ومن أهم

منشآت التخلص من المخلفات الخطرة بمملكة البحرين مدفن حفيرة الذي نال فضية جائزة التفاحة الخضراء الدولية والتي تمنح من قبل المنظمة الخضراء بالمملكة المتحدة عن أفضل الممارسات البيئية بقارة آسيا. ومملكة البحرين من أوائل الدول العربية التي أنشأت محرقة لمخلفات الرعاية الصحية بمواصفات قياسية تتوافق والمعايير البيئية الدولية. من هنا يدعو المركز الإقليمي الدول العربية الشقيقة الحديثة العهد باتفاقية بازل إلى الاستفادة من تجربة مملكة البحرين والاستعانة بما تم تطويره من تشريعات ذات صلة وغيرها.

كتبها: د. سعيد دحروج

الإدارة السليمة للزيوت المستخدمة وإدارة مخلفات قطاع النفط والغاز- ورشة عمل اليمن

نظمت الهيئة العامة لحماية البيئة بالتعاون والتنسيق مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب اسيا والمركز الإقليمي لاتفاقية بازل لتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية ورشة العمل الاقليمية الخاصة بالإدارة السليمة للزيوت المستخدمة وإدارة مخلفات قطاع النفط والغاز بمدينة عدن اليمن.

تهدف ورشة العمل الي التعريف بالزيوت المستخدمة وبالاثار غير السليمة للزيوت المستخدمة وعرض لنظام الإدارة السليمة للزيوت المرتجعة ومخلفات قطاع البترول والغاز وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالإدارة السليمة للزيوت المستخدمة وفهم الوضع الحالي للزيوت المستخدمة بالدول المشاركة والمشاكل ذات الصلة.

بالإضافة الي التعرف علي الجهود المبذولة من الجمهورية اليمنية في الإدارة السليمة لمخلفات الزيوت ومناقشة وإقرار الدليل الإرشادي الخاص بإدارة الزيوت العامة ووضع رؤية واضحة حول إدارة المخلفات في قطاعي البترول والغاز بجمهورية اليمن وذلك إستكمالا للجهود السابقة في هذا المجال من قبل الجهات ذات العلاقة بهذا الشان.

شارك في ورشة العمل ١٦ مشارك منهم اليمن البحرين مصر الامارات المغرب ليبيا موريتانيا قطر المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لدول غرب اسيا المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا التابع لاتفاقية بازل (القاهرة).

برامج تدريبية و ورش عمل ينظمها المركز فى عام ٢٠٠٧

- ١٢-١٣ مارس ٢٠٠٧ دورة تدريبية عن طرق تقييم الأوضاع و إجراءات حصر المخلفات الإلكترونية و تقييم منشآت إعادة تدويرها الدورة ستعقد بالقاهرة و يشارك فيها خبراء دول السعودية و الجزائر و الأردن، والدعوة مفتوحة لمشاركين من الدول العربية الأخرى على نفقة جهاتهم الموفدة.
- ١٤-١٥ مارس ٢٠٠٧ اجتماع لجنة تسيير المشروع الفنلندى- القاهرة مصر.
- ٢٠-٢٢ مايو ٢٠٠٧ الاجتماع التشاورى لعرض الأدوات و الوسائل الفعالة للإدارة السليمة للمخلفات الخطرة لقطاعى الزراعة و الصناعة، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية فى الفترة من ٢٧-٣٠ اغسطس، ينظمه المركز بالتعاون مع المعهد الدولى للقادة التابع لجامعة الأمم المتحدة بالأردن.
- ٢٩-٣١ مايو ٢٠٠٧ ورشة عمل تدريبية عن سبل وأساليب حصر المخلفات الخطرة القاهرة- مصر.
- ٢٣-٢٥ يوليو ٢٠٠٧ ورشة عمل تدريبية عن تعبئة الموارد و استراتيجيات و سياسات الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة ينظمها المركز الاقليمى للتدريب و نقل التكنولوجيا بالتعاون مع سكرتارية إتفاقية بازل بالقاهرة.
- أكتوبر ٢٠٠٧ ورشة عمل تدريبية لضباط المنافذ و الموانئ عن مكافحة المرور غير الشرعى للمخلفات الخطرة و الامتثال لاتفاقية بازل الدولية، ينظمها المركز الإقليمى للتدريب ونقل التكنولوجيا بالتعاون جامعة الدول العربية.

وصلات خاصة بالزيوت المستخدمة وإعادة تطويرها

هل تعلم أن جميع القواعد والتعليمات المتخصصة والعامة المتعلقة بكيفية معالجة الزيوت المستخدمة والمرتجعة تم نشرها عالميا في الـ ٣٠ من يوليو ٢٠٠٣، وهي متاحة للجميع علي شبكة المعلومات علي الموقع:

www.epa.gov/epaoswer/hazwaste/usedoil/uopcbrul/uopcbidx.html

وقد تم في الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٦ بإعادة نشر هذه التشريعات بعد تصحيح جميع الأخطاء اللغوية والقواعد المنظمة وإعادة وضع المراجع في أماكنها الصحيحة، وتم الأخذ في الاعتبار جميع التعليقات والانتقادات من المتخصصين علي النسخة الأصلية. وهي منشورة علي الموقع:

www.epa.gov/ fedrgstr/EPA-WASTE/2006/July/Day-4/f5601.htm

لمزيد من المعلوات والتفاصيل برجاء مراجعة المواقع التالية:

١- موقع اتفاقية بازل الدولية

www.basel.int

٢- وزارة العدل- كندا - تعليمات استخدام الزيوت المستخدمة.

http://www.gov.ns.ca/JUST/REGULATIONS/regs/env17996.htm

٣- وزارة البيئة- أستراليا

http://www.oilrecycling.gov.au

٤- وكالة حماية البيئة - الولايات المتحدة الامريكية.

http://www.epa.gov/epaoswer/hazwaste/usedoil/index.htm

مسابقات وجوائز

ينظم المركز الاقليمى للتدريب و نقل التكنولوجيا مسابقة بين المهتمين من كافة فئات المجتمع لتصميم وتنفيذ لوحة توعية جماهيرية وأخرى للمسئولين تحث على أهمية وكيفية تطوير نظم لإدارة المخلفات الخطرة لكل فى موقعه تحت عنوان ابدأ بنفسك. لابد و أن تحتوى اللوحة على معلومات وروابط مفيدة على شبكة المعلومات لمن يريد المزيد من المعرفة.

جوائز المسابقة

الجائزة الاولى ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنح لاحسن لوحة

الجائزة الثانية ٧٠٠ جنيه مصرى

الجائزة الثالثة ٣٠٠ جنيه مصرى

لمزيد من المعلومات راسلونا على بريدنا الالكترونى التالى:

basel_cairo@baselegypt.org

هل تعلم ؟

هل تعلم أن كمية الزيت الناتجة عن تغيير زيت الموتور لمرة واحدة يكفي لتلويث مليون جالون من الماء النقي والذي يؤمن احتياجات ٥٠ شخص من المياه لمدة عام كامل!

هل تعلم أنه في المتوسط يوجد حوالي ٤ مليون شخص يقومون بإعادة استخدام زيوتهم أو إرسالها لأحد مراكز إعادة التدوير، لماذا لا تكون أنت الشخص رقم ٤ مليون وواحد ؟

نحو استراتيجية إقليمية لمواجهة التهريب و المرور غير الشرعى للمخلفات الخطرة الى منطقتنا العربية

فى ظل الصعوبات التى تواجه دخول قرار الحظر ٣/١ حيز النفاذ و تحالف بعض الدول الصناعية الكبرى ضد هذا القرار حتى وصل بهم الحال إلى محاربة اتفاقية بازل الدولية، و مع تزايد انفاذ و صرامة التشريعات المتعلقة بالنفايات الخطرة فى اوربا وأمريكا و تزايد وابتكار اساليب حديثة لتهريب المخلفات الخطرة الى الدول النامية ،فقد بادر العديد من الدول النامية بالدخول فى اتفاقيات ثنائية و معاهدات شبه إقليمية ذات صلة. كما بادر البعض الآخر الى التحالف فى تنفيذ استراتيجيات مواجهة و رصد حركة المخلفات الخطرة على المستوى الإقليمى و شبه الإقليمى لمنع أى عمليات تخلص من المخلفات الخطرة بهذه الاقاليم. فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد دخلت دول حوض الكاريبى ضمن اتفاقيات إقليمية فى برامج لمكافحة تهريب المخلفات الخطرة و التخلص منها بمنطقة الكاريبى، و قد ساعد على تبنى مثل هذه الاتفاقيات نمو الوعى لدى المسئولين ببلدان منطقة الكاريبى بالأخطار المحدقة بها فى هذا الشأن. وقد بات من الضرورى أن تنهج الدول العربية الشقيقة والتى يجمعها الجوار واللغة والعقيدة نهجًا مماثلا فتتعاون لدرء سبل تهريب المخلفات الخطرة الى أى منها. و انطلاقا من مسئولية المركز الإقليمى للتدريب و نقل التكنولوجيا للدول العربية فى رفع قدرات ومعاونة الدول العربية فى تحقيق الإدارة السليمة للمخلفات الخطرة وإنفاذ اتفاقية بازل فقد أعد المركز مقترحا لتطوير استراتيجية إقليمية وخطة عمل لمواجهة و رصد التهريب و المرور والتخلص غير الشرعى للمخلفات الخطرة بأى من الدول العربية الشقيقة . و سوف تعتمد هذه الاستراتيجية وخطة العمل على ربط الموانئ و المنافذ العربية بعضها ببعض عن طريق شبكة اتصال لتبادل المعلومات و التنسيق فى برامج المواجهة . و سوف تعتمد أيضا هذه الاستراتيجية وخطة العمل على كوادر سيتم تدريبها فى إطار إنفاذ هذه الاستراتيجية. و فى حالة النجاح فى تطوير الاستراتيجية و خطة العمل وإيجاد الآلية المناسبة لإنفاذهما فسوف ترتفع كفاءة ضباط الجمارك و الموانئ ليس فقط فى الكشف عن وتتبع تهريب المخلفات الخطرة فحسب و إنما ايضا فى الكشف عن تهريب المخدرات وغسيل الأموال و التى باتت تشكل خطرًا متزايدًا على بلداننا العربية. و المركز يدعو كل مهتم بهذا الموضوع زيارة موقع المركز والكتابة الينا فى حالة وجود مقترحات.

من المتوقع أن يدعم إعداد هذه الاستراتيجية و خطة العمل جامعة الدول العربية ومكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا و مكتب خطة البحر الأبيض المتوسط.

كتبها . سعيد دحروج

آخر الأخبار

** فى إطار أنشطة مجموعة العمل الخاصة بالهاتف المحمول التابعة لاتفاقية بازل الدولية، تم اقتراح مشروع رائد بمصر يهدف إلى الإدارة السليمة والآمنة لهواتف المحمول. و قد أعربت مبدئيا شركتى أورانج و فودافون عن استعدادهما لتمويل المشروع جزئيا. و قد تم اختيار مصر لهذا المشروع للتزايد المطرد فى عدد المشتركين الذى فاق ثمانية مليون مشترك فى نهاية عام ٢٠٠٥. و من المتوقع أن تشمل أنشطة المشروع حصر لأعداد الهواتف المحمولة المستخدمة وكذلك للبنية التحتية المؤهلة لوضع نظام تجميع و اصلاح و إعادة التدوير، و سوف يساعد المشروع فى رسم سياسة عامة فيما يتعلق بالادارة البيئية السليمة لهواتف المحمول المستخدمة. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع مع مطلع عام ٢٠٠٨ فى حالة توافر التمويل اللازم.

** ثبت حديثا لدى العلماء و بعد جدل استمر سنوات أن الانشطة البشرية لها دور كبير فى ظاهرة الاحتباس الحرارى وسيعقد اجتماع فى باريس فى الثانى من فبراير ٢٠٠٧ لاطلاق تقرير يلوم البشرية فى هذا الاحتباس الحرارى. العلماء يتنبأون بأنه سوف ترتفع درجة حرارة الارض بمعدل من ٣,٢ الى ٧,٨ فهرنهيت بحلول عام ٢١٠٠ و سيترتب على ذلك ارتفاع منسوب مياه البحار بمقدار من ٧ الى ٢٣ بوصه. و يشير التقرير ايضا الى انه فى حالة ذوبان طبقة الجليد التى تغطى جرين لاند بالكامل فان منسوب ماء البحر سوف يرتفع ٢١ قدم ليجبر اكثر من ٣٠٠ مليون انسان يعيشون فى الاراضى المنخفضة على النزوح منها و اعادة توطينهم فى مناطق اخرى كما يشير التقرير أيضا الى خطورة استمرار تطور ظاهرة الاحتباس الحرارى فى ظل المعدلات الحالية للانبعاثات الغازية من ثانى أكسيد الكربون و يناشد الدول الصناعية الكبرى بالعمل على خفض الانبعاثات الغازية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ عن النسبة الحالية خلال السنوات العشر القادمة.

تقرير مختصر عن أنشطة عام ٢٠٠٦

فى عام ٢٠٠٦ و من خلال التمويل المتاح من الحكومة الفنلندية و فى اطار خطة العمل التى عرضت على لجنة التسيير فى ١٥ مارس ٢٠٠٦ تابع المركز أنشطته التى تهدف الى رفع القدرات وزيادة الوعى فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمخلفات الخطرة و انفاذ اتفاقية بازل.

و كان من أهم الأنشطة التى نفذها المركز: اجتماع لجنة التسيير و ورشة العمل الخاصة بالترويج لبرتوكول المسئولية و التعويض و التى شارك فيها ممثلين عن ١٦ دولة عربية و ورشة عمل الادارة البيئية السليمة للزيوت المستخدمة و مخلفات قطاع النفط و الغاز و التى عقدت فى عدن باليمن الشقيق و حضرها ممثلى ٩ دول عربية ، بالإضافة الى الاجتماعات و ورش العمل فقد واصل المركز تحديثه لصفحته الرئيسية على شبكة المعلومات الدولية وانخرط فى دراسات فنية تهدف الى مراجعة و تحديث التشريعات المتعلقة بالمخلفات الخطرة لدول المنطقة وكذلك تحديث الادلة الارشادية المتعلقة بالادارة السليمة للزيوت المستخدمة. وقد قام المركز ايضا بترجمة نموذج التشريع الوطنى للمخلفات الخطرة الصادر عن اتفاقية بازل الدولية و قائمة مراجعة التشريعات الوطنية. كان من أهم نتائج الانشطة و ورش العمل التى نفذها المركز خلال عام ٢٠٠٦ الوقوف على الوضع العام لادارة المخلفات الخطرة بمنطقتنا العربية حيث اتضح ان منطقتنا العربية مازالت بحاجة الى الكثير و الكثير من الجهد و الموارد لدرء مخاطر ممارسات قاصرة فى التعامل مع النفايات الخطرة فهناك حاجة الى آليات لانفاذ التشريعات و اللوائح فى حال توفرها و هناك حاجة الى ايجاد آليات تمويلية لمقومات الادارة السليمة للنفايات الخطرة وهناك حاجة لرفع الوعى لدى الجماهير والمسئولين و القيادات بما هو متاح من وسائل ومناهج فعالة فى التعامل مع النفايات الخطرة. أيضا خلصت الانشطة الى أن هناك تفاوت كبير فى الأولويات بين دول المنطقة حيث أهتمت بعض الدول بأحكام و توجيهات اتفاقية بازل ووضعت البنية التحتية و وفرت الموارد لمتابعة انفاذ الاتفاقية فى حين ان معظم الدول مازالت تسعى فى خطى وئيدة مترددة لضعف الإمكانات. و كان من أهم ما عكسته أحداث تنفيذ انشطة خطة العمل الوضع المؤسسى لمعظم نقاط الاتصال و الذى بحاجة ماسة لدعمه وتصميم برامج ليكنة اداءه فى ظل قلة الموارد البشرية و تعدد وكثرة المسئوليات و قد بدى هذا واضحا فى غياب أو تأخر الاستجابة لمبادرات والمركز و مكاتباته.

الملوثات العضوية والأقطار العربية

تم التصديق علي اتفاقية استكهولم في ٢٠٠١ وذلك لإستيفاء المتطلبات الملحة والحاجة الماسة لتنظيم العمل الدولي لحماية الصحة البشرية والبيئية من الملوثات العضوية الثابتة وبطيئة التحلل (POP) أوجدت الملوثات العضوية تحدي خاص بالدول النامية (والتي تنتمي لها الدول العربية) حيث أنها تفتقد إلي القدرات المؤسسية لتعريف وتحديد مصادر تولد هذه الملوثات العضوية في الهواء، المياه أو التربة. وتعتبر الدول العربية احدي ضحايا السفن العملاقة والحاويات التي تحمل الملوثات العضوية من الدول الصناعية الكبرى إليها. كما أن استخدام بعض المواد الكيمائية مسموحا به رغم أنها ممنوعة في العديد من الدول الكبرى لمقاومة بعض الأمراض والحشرات مثل الناموس الناقل لمرض الملاريا وبعوض التيسي تيسي مما يزيد كميات الملوثات العضوية المستخدمة في الدول العربية والدول النامية عموما.

لا يوجد قطر لم يعاني من مشاكل الملوثات العضوية غير ان الوضع بالدول العربية خصوصا والنامية بصورة عامة يعتبر أسوأ بكثير وذلك لاحتياجها للتنظيمات الصارمة للمساعدة في الاستخدام الآمن لها مما يقلل من مخاطرها البيئية علي الحياة والإنسان. ويجب العلم بان الاستخدام الآمن لتلك المواد الكيمائية وإتباع الطرق السليمة للتخلص من مخلفاتها ينتج عنه بيئة أكثر آمانا ويمكنا من الحصول علي مواد اقتصادية مفيدة جدا.

روابط هامة للملوثات العضوية

١- موقع إتفاقية ستكهولم والخاص بالملوثات العضوية الثابتة http://www.pops.int/

٢- موقع الأمم المتحدة (وصلة الملوثات العضوية الثابتة
http://www.chem.unep.ch/pops/

٣- موقع الوكالة الامريكية لحماية البيئة (وصلة الملوثات العضوية الثابتة
http://www.epa.gov/oppfead1/international/pops.htm

٤- موقع الإتحاد الأوروبي للبيئة (وصلة الملوثات العضوية الثابتة)
http://ec.europa.eu/environment/pops/index_en.htm

٥- موقع الشبكة العالمية لمنع الملوثات
http://www.ipen.org/

ورشة العمل المنعقدة في الأردن أغسطس ٢٠٠٦

الإجتماع الأول لمجلس إدارة المشروع. مارس ٢٠٠٦

زيارة حقلية أثناء ورشة العمل المنعقدة في البحرين نوفمبر ٢٠٠٦

مركز إتفاقية بازل الإقليمى
للتدريب و نقل التكنولوجيا للدول العربية- مصر
E-mail: basel_cairo@baselegypt.org
مركز جامعة القاهرة للحد من المخاطر البيئية الجيزة مصر
تليفون : ٥٧١٩٦٨٨ ٢٠٢ + فاكس : ٥٧١٧٥٦٥ ٢٠٢ +
البريد الاليكترونى E-mail: cairo_cehm@hotmail.com

مراجعة التشريعات العربية بشأن إدارة النفايات الخطرة

فى اطار خطة عمل ٢٠٠٦ قام المركز الإقليمى للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية، بدراسة ومراجعة التشريعات العربية بشأن إدارة النفايات الخطرة، للوقوف على مدى وفائها بمتطلبات الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وإنفاذ اتفاقية بازل . وانتهت الدراسة إلى أن احكام ادارة النفايات الخطرة جاءت ضمن تشريعات بيئية تتميز بالطابع الإطارى الشامل لكل جوانب حماية البيئة من التلوث بصوره المختلفة. و جاءت الغالبية العظمى لتلك التشريعات مواكبة للتطورات العالمية فى مجال حماية البيئة، ومتلائمة مع القواعد والمبادئ العامة للقانون الدولى البيئى . واستخدمت غالبية الدول العربية حقها السيادى فى إصدار تشريعات وطنية تحظر مطلقا بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة لأى غرض سواء أكان لغرض التخلص النهائى منها أو لغرض إعادة تدويرها، وبصفة خاصة تشريعات كل من : الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، وجيبوتى، والسعودية، وسوريا، وفلسطين، و قطر، ولبنان، ومصر، وليبيا، والمغرب، واليمن. كما تشترط غالبية التشريعات العربية، للسماح بمرور النفايات الخطرة عبر أراضيها الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة ، باستثناء كل من: البحرين، ومصر، واليمن، والسعودية، وقطر، وسوريا، وليبيا؛ حيث تحظر مطلقا تشريعاتها الوطنية مرور أو عبور النفايات الخطرة عبر اراضيها .ولقد شاب بعض التشريعات العربية التى أخذت بالطابع الإطارى الشامل، بعض أوجه النقص القصور خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة من النفايات الخطرة؛ حيث تم تناول إدارة النفايات الخطرة فى بضع مواد لا تزيد- فى غالب الأحوال- عن أصابع اليد الواحدة. هذا فضلا عن أن الأحكام المتعلقة بإدارة النفايات الخطرة، وردت فى عبارات عامة ومرنة وغير محددة، وغير متوافقة نسبيا مع نموذج التشريع الوطنى الذى اعتمده مؤتمر الدول الأطراف. كما لم تحدد غالبية التشريعات الإطارية فئات النفايات الخطرة التى تخضع لأحكامها، واكتفت بوضع تعريفات لها لا تكفل الإنفاذ الفعال لتلك التشريعات هذا فضلا عن عدم توافقها مع اتفاقية بازل ونموذج التشريع الوطنى، علما بأن تحديد فئات النفايات الخطرة، من الأمور التى يحتاج اليها رجال الشرطه والقضاء و ضباط المنافذ و الموانئ فى تطبيق و انفاذ أحكام القانون. لمزيد من التفاصيل، د. خالد السيد المتولي- إستشاري التشريعات بالمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا.

E-Mail: drkhaledelsyed@yahoo.com